



ترايد تأيد مساءً لته بين المستقلين سياسياً.. والرئيس ينفي عزمه إقالة كبير موظفي البيت الأبيض

«شهادة دبلوماسي» تعزز الشبهات ضد ترامب في «أوكرانيا - جيت»

اعتراض 40٪، وظل تأييد المسألة مستقراً نسبياً بين الجمهوريين والديموقراطيين خلال الأسبوع الماضي لكنه ارتفع بين المستقلين. على صعيد آخر، قال مسؤولون في البيت الأبيض إن كيلي أن شو مستشارة ترامب لشؤون دول مجموعة السبع والتجارة ستترك الإدارة لتتولى منصباً في القطاع الخاص. وشو هي إحدى أكبر المسؤولين في فريق ترامب الاقتصادي.

وفي سياق ذي صلة، نفى الرئيس الأمريكي ما أورده وكالة بلومبرغ للأخبار بأنه يناقش سراً استبدال كبير موظفي البيت الأبيض ميك مولفاني وتعيين وزير الخزانة ستيفن منوتشين أو مستشارة البيت الأبيض كيليان كونواي بدلا منه. وقال ترامب في تغريدة عبر حسابه على تويتر أمس: «خطأ.. لم أناقش أبدا هذا حتى مع كيليان كونواي أو ستيفن منوتشين». مضيفاً: «هذا مجرد مزيد من الأخبار الكاذبة».

هذه الإجراءات، من جهتها، قالت كريستين كلارك رئيسة لجنة المحامين الوطنيين لحقوق الإنسان في ظل القانون إنها تشعر به الإشمزاز من استخدام ترامب السبي لهذه العبارة. في غضون ذلك، أظهر مسح لروبيرز/ إيسوس ارتفاع نسبة التأييد بين المستقلين سياسياً لمساءلة الرئيس ترامب في الكونغرس، وزيادة نسبة التأييد إجمالاً بواقع ثلاث نقاط مئوية منذ الأسبوع الماضي.

وقال المزيد من الأميركيين إنهم لا يوافقون على تعامل الرئيس مع التهديدات الخارجية. وكشف المسح، الذي أجري في الفترة بين 18 و22 أكتوبر الجاري، استمرار تحول الرأي العام في ظل استقبال الأميركيين سلسلة من الأنباء المرتبطة بتحقيق الكونغرس الخاص بالمشروع وقرار ترامب سحب قواته من شمال سورية. وفي المجمول، قال 46٪ من الأميركيين إنهم يؤيدون مسائلة ترامب مقابل

لكن الناطقة باسم الرئيس الأميركي، ستيفاني غريشام رأته فيها «حملة افتراءات» يشنها «نواب اليسار المتطرف وبيروقراطيون راديكاليون غير منتخبين يخوضون حرباً ضد الدستور». وقبيل هذه الشهادة المثيرة للقلق، وجه رئيس الغالبية الجمهورية في مجلس الشيوخ السيناتور ميتش ماكونيل انتقاداً علنياً الى الرئيس ترامب، معتبراً أنه ما كان عليه استخدام تعبير «القتل العمد خارج إطار القانون» لوصف الإجراءات الهادفة لإقالته.

وقال ماكونيل في تصريح صحافي «أخذنا بعين الاعتبار تاريخ بلادنا، لن أقرن ما يجري بقتل عمد خارج إطار القانون»، معتبراً أن «اختيار هذا التعبير لكن السيناتور الجمهوري وصف مع ذلك به الظالم جداً» التحقيق الذي فتحه الديموقراطيون في الكونغرس تمهيداً لإقالة ترامب. وتابع «اعتقد أنه من حق الرئيس ابداء تجرّمه ازالة

وتابع «فهت أن المازق يعني أن أوكرانيا قد لا تحصل على المساعدة العسكرية التي هي بأمس الحاجة إليها». وأكد الدبلوماسي الأميركي أن سوندلاند حاول أن يوضح له منطق «رجل الأعمال» لدى ترامب، وقال «عندما يكون رجل أعمال على وشك توقيع شيك لشخص ما مدين له بشيء، فهو يقوم بالطلب من هذا الشخص بدفع الثمن قبل توقيع الشيك».

ورأى الديموقراطيون في مجلس النواب في شهادة تايلور دليلاً على أن الشبهات التي دفعتهن إلى بدء إجراءات اتهام وعزل ضد ترامب، لها أساس من الصحة. وشدد العديد من النواب الديموقراطيين على قوة هذه الإفادة، وكتب اديانو ايسابايا في تغريدة على تويتر «ما سمعته من بيل تايلور مقلق جداً»، بينما رأته ديبى واسرمان شولتز أنها «ببساطة أكثر شهادة مثيرة للقلق سمعتها حتى الآن». ولم يرد ترامب بشكل مباشر على شهادة تايلور،



لقائم بأعمال السفارة الأميركية في أوكرانيا بيل تايلور لدى وصوله الكونغرس قبيل الإقالة بشهادته أمس الأول (رويترز)

فولوديمير زيلينسكي (...). وقال له إنه حتى ولو لم يكن الأمر عبارة عن مقايضة، فما لم يتم إضاح الأمور علناً فستكون في مازق».

من هذا النوع، بما في ذلك المساعدة.. وأضاف بان «السفير سوندلاند ذكر أنه تحدث إلى الرئيس (الأوكراني)

وقال تايلور في إفادة جاءت في 15 صفحة نشرت صحيفة «واشنطن بوست» نصها الكامل إن «سوندلاند قال لي إن كل شيء مرتب بإعلان

واشنطن - وكالات: عززت شهادة أدلى بها أمام الكونغرس دبلوماسي أميركي يعمل في السفارة الأميركية بأوكرانيا، الشبهات في أن الرئيس دونالد ترامب استخدم السياسة الخارجية للولايات المتحدة لغايات سياسية شخصية فيما بات يعرف إعلامياً بقضية «أوكرانيا - جيت».

وفي شهادة أدلى بها في جلسة مغلقة تم تسريب مضمونها، روى بيل تايلور القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة في كييف، كيف حاول الرئيس ترامب الضغط على أوكرانيا لتجري تحقيقاً حول عائلة خصمه الديموقراطي جو بايدن مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في 2020.

وصرح تايلور أمام مجلس النواب أن غوردن سوندلاند السفير الأميركي لدى الاتحاد الأوروبي قال له بشكل واضح ان ترامب ربط بين الإفراج عن مساعدة مالية لأوكرانيا بإعلان كييف عن تحقيق يستهدف هانتز بايدن، نجل جو بايدن، الذي كان عضواً في مجلس إدارة شركة أوكرانية.

اتهام أممي للعراق بانتهاك حقوق المحتجين

المتظاهرين في بغداد وأماكن أخرى بالعراق.. وأوضحت بعثة «يونامي» أنها أجرت 145 مقابلة في الفترة من الأول حتى السادس عشر من أكتوبر الجاري مع مراقبين لحقوق الإنسان وصحافيين ونشطاء ومحتجين وأقارب للمتظاهرين القتلى وغيرهم. في غضون ذلك، أعلن رئيس مجلس القضاء الأعلى في العراق القاضي فائق زيدان عن تشكيل هيئات تحقيق للنظر بحوادث مقتل وإصابة المتظاهرين والقوات الأمنية خلال الاحتجاجات الشعبية الأخيرة. وقال زيدان، في بيان صحافي أمس إنه تم تشكيل هيئات تحقيق في كل محافظة من المحافظات التي حصلت فيها التظاهرات، وأن الهيئة الواحدة تتكون من ثلاثة قضاة تحقيق وعضو ادعاء عام يتولون التحقيق بخصوص حوادث استشهاد وإصابة المتظاهرين والقوات الأمنية والاعتداء على وسائل الإعلام وعلى ضوء ما ورد بتقري اللجنة الوزارية العليا المحال من الحكومة».

بغداد - وكالات: قالت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) إن السلطات العراقية ارتكبت «انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان» في مواجهة موجة الاحتجاجات الأخيرة ضد الحكومة والتي راح ضحيتها 149 قتيلاً مدنياً. وأضافت البعثة في تقرير لها أن هناك أدلة على أن قوات الأمن أفرطت في استخدام القوة في مواجهة المحتجين ونفذت عمليات اعتقال جماعية، لافتة إلى أن تقارير أفادت بأن قوات الأمن العراقية حرمت المحتجين من الرعاية الطبية. وقالت البعثة الأممية في ختام تقريرها «تشير النتائج المؤقتة التي توصلت إليها يونامي إلى انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان ارتكبت خلال الاحتجاجات الأخيرة».

وأضافت «يشير عدد القتلى ومدى وحجم ونطاق الإصابات بين المتظاهرين إلى أن قوات الأمن العراقية استخدمت القوة المفرطة ضد

تشيلي: الرئاسة تفشل في تهدئة الاحتجاجات

نحو 20 ألف شرطي وعسكري في البلاد. وهذه هي المرة الأولى التي تجوب فيها دوريات عسكرية الشوارع منذ انتهاء حكم الجنرال أوغستو بينوشيه (1973-1990). وقالت الحركات الاجتماعية الداعية إلى إضراب في بيان «نطلب من الحكومة إعادة النظام المؤسساتي الديموقراطي ما يعني أولاً التخلي عن حالة الطوارئ وعودة العسكريين إلى تكاثفهم». ويأتي ذلك على الرغم من إعلان الرئيس التشيلي جزمه من التدابير الاجتماعية لإنهاء الاحتجاجات العنيفة. ومن أبرز ما تضمنته حزمة التدابير المقترحة زيادة الحد الأدنى للراتب التقاعدي بنسبة 20٪ وتجميد تعرفه الكهرباء وإعداد مشروع قانون يتيح للحكومة تحمل تكلفة العلاجات الطبية الباهظة الأثمان.

عواصم - وكالات: دعت النقابات والحركات الاجتماعية الرئيسية في تشيلي إلى إضراب عام على الرغم من التدابير الاجتماعية التي أعلنها الرئيس سيباستيان بينييرا، ما يهدد بتأجيج الأزمة العنيفة المستمرة منذ أسبوع وأسفرت حتى الآن عن سقوط 15 قتيلاً على الأقل. وكتبت النقابة المركزية للعمال أكبر كوندرا لية نقابية في البلاد، في تغريدة مساء أمس الأول «يجيا الإضراب! نقول بقوة وبشكل واضح: ضقناً ذرعاً بارتفاع الأسعار والتجاوزات!». ودعت نحو 20 منظمة للعمال والطلاب إلى الإضراب أيضاً، بعدما فرض الرئيس حالة الطوارئ في الجزء الأكبر من مناطق البلاد ولجأ إلى حظر التجول ودعا القوات المسلحة إلى التدخل، حيث تم نشر

الرئيس قيس سعيد يؤدي اليمين ويرفض الإقامة في «قرطاج»: لا تساهل في ملهم واحد من عرق الشعب



الرئيس التونسي الجديد قيس سعيد خلال أدائه اليمين الدستورية أمس (أ.ف.ب)

يوتهم البعض بالتقادم، لأن فلسطين ليست مجرد قطعة أرض بل سبقي في وجدان كل مواطن تونسي ومنقوشة في صدره. وسيكون أمام الرئيس الجديد مهلة أسبوع لتكليف رئيس الحزب الفائز بأكثر المقاعد في البرلمان بتشكيل حكومة في أجل أقصاه ستين

يوماً، وفقاً للفصل 89 من الدستور التونسي، وشرع حزب النهضة بمشاورات مع الأحزاب من أجل تشكيل الحكومة بينما يتجه حزب «قلب تونس» إلى التفاوض في المعارضة.

وفي سياق متصل، قال مصدر أمني تونسي إن

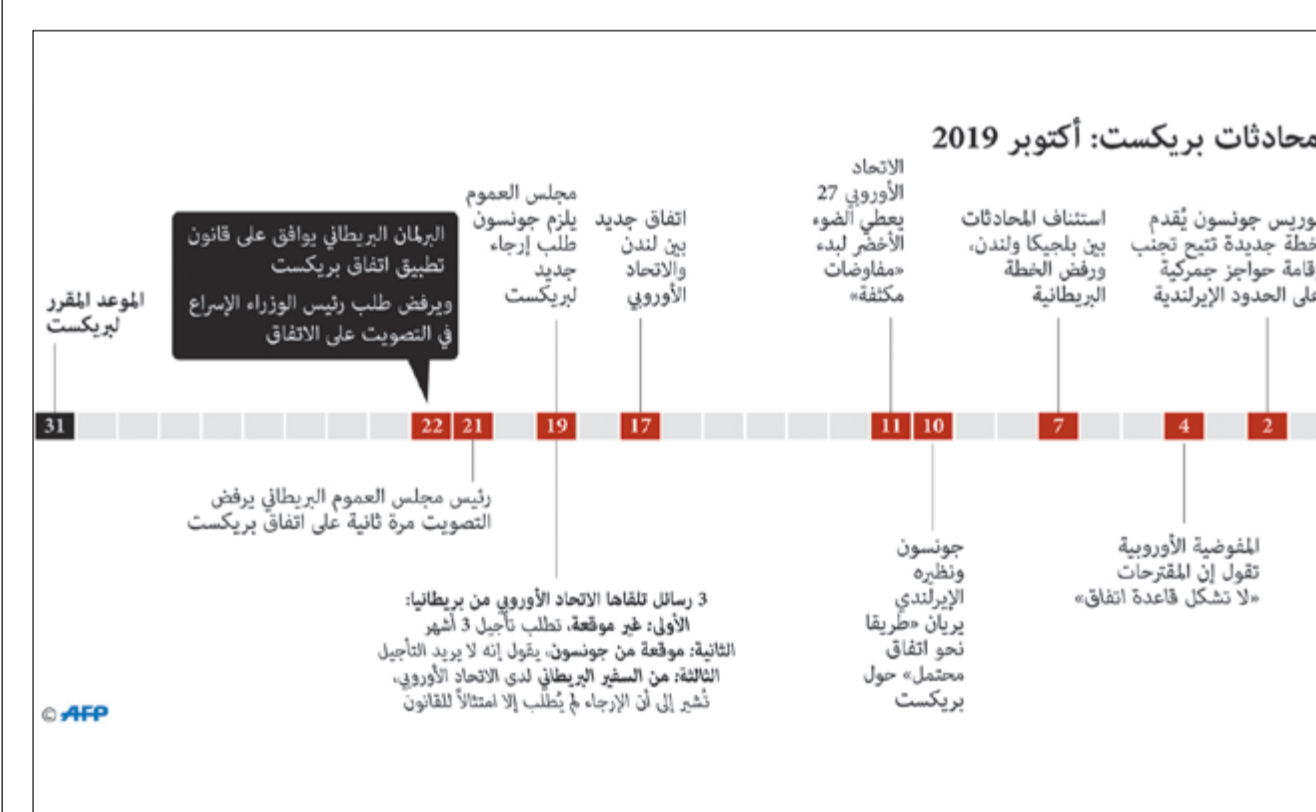
مواطنيه، وأن الشعب التونسي الذي يتطلع إلى الحرية يتطلع بنفس القوة والعزم إلى العدل، فقد ضاقت الصدور من الظلم». وأكد سعيد أن تونس ستبقى داعمة لكل القضايا العادلة وفي مقدمتها قضية فلسطين، مشدداً على أن الحق الفلسطيني لن يسقط كما

تونس - وكالات: أدى قيس سعيد اليمين الدستورية ليتولى مهامه كرئيس لتونس في مقر البرلمان بالعاصمة امس، وذلك في خطوة جديدة تعزز الانتقال السلس في عهد انتفاضات «الربيع العربي». وحضر جلسة أداء اليمين سياسيون تونسيون رؤساء بعثات دبلوماسية عربية وأجنبية. وأقسم سعيد على الحفاظ على استقلال تونس وحماية سيادتها ووحدتها وعلى احترام الدستور والسهر على حماية مصالحها.

وفي خطاب عقب أدائه اليمين الدستورية، قال سعيد «لا تساهل في إهدار ملهم واحد من عرق أبناء شعبنا.. ليتذكر الجميع شهداء الثورة الذين ماتوا وهم يناهضون الفساد». وتعهد بحماية كل الحريات

قائلاً إنها أبرز مكسب لتونس بعد الثورة، مضيفاً «من له الحنين للعودة للوراء، فهو واهم ويلاحق السراب»، مؤكداً أن التونسيين «ينتقلون من ضفة الإحباط لضفة العمل والبناء». وشدد على أنه «لا مجال للمساس بحقوق المرأة، خاصة الاقتصادية والاجتماعية، فكرامة الوطن من كرامة

البرلمان الأوروبي يوصي بقبول طلب بريطانيا تمديد موعد «بريكست»



جاء ذلك في وقت اجتمع سفراء الدول الأوروبية لمناقشة توصية توسك، وقال مصدر مطلع ان الاجتماع حاول التحقق مما إذا كانت كل الدول الأعضاء تحل الوضع بالطريقة نفسها ولعرفة ما إذا كان تأجيل بريكست ضرورياً. وقال مسؤول أوروبي ان «الاتحاد الأوروبي مستعد لقبول تمديد، لكنه سيقدر ما هو ضروري ويفترض أن تخضع مدته لمشاورات سياسية». وأضاف أن «تمديداً لثلاثة أشهر غير مقبول ويجب أن يكون محدوداً». وأكد فرنسا استعدادها للموافقة على تأجيل «تقني» مدته «بضعة أيام» يتاح خلالها للبرلمان البريطاني إقرار الاتفاق، لكنها ترفض أي تمديد يهدف إلى «إعادة التفاوض على الاتفاق».

وقالت وزيرة الدولة الفرنسية للشؤون الأوروبية أوريلي دو مونشالان أمام مجلس الشيوخ «سنرى ما إذا كان هناك مبرر لتمديد محض تقني لبضعة أيام، لكي يتمكن البرلمان البريطاني من إنجاز أليته البرلمانية». وأضافت «خارج هذا المنظور، ليس هناك أي مجال لأي تمديد هدفه كسب الوقت أو إعادة التفاوض على الاتفاق».

وتابع «لن نغير موقفنا. خسرننا الكثير من الوقت. توصلنا إلى اتفاق ويجب الآن وضعه موضع التنفيذ من دون تأخير لانهاء من هذا الوضع الضبابي الذي يعاني منه تعاقب ملايين المواطنين والشركات».